ندوة "النهار" تناولت الأزمة المالية العالمية وتأثيرات الإستحقاقات السياسية والحكومة العتيدة على الأوضاع الاقتصادية والمالية

طربيه: إستمرار المصارف في تمويل الدولة مبرّر حفاظاً على الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي

الأزهري: لاستغلال الفرص المتجددة وعدم إضاعتها بالخلافات السياسية كما في السابق

روفايل: المشكلة في تفاقم العجز العام وغياب خطط زمنية لمعالجة المشكلات الاقتصادية

المشاركون في الندوة: جورج طربيه، ونعمان الأزهري، وفريد روفايل والزميلة فيوليت البلعة.

نجح لبنان في فصل السياسة عن العمل المصرفي، لكنه استمر محمّلاً مصارفه تبعات انحراف مستدام في ادائه السياسي. فالافق الرمادي لمستقبل البلاد يضغط في اتجاه بذل جهود مضاعفة من المصارف لتحقيق مزيد من التحصين والمناعة، بينما يغيب من وقت الحساب، نمو فائت كان في امكان لبنان تحقيقه... واخفق.

وإذا كان لبنان نأى بنفسه، او بالاحرى، نجحت مصارفه في البقاء بعيدا من ارتدادات الازمة المالية العالمية بفضل الثقة بحسن الاداء والادارة والهندسات والرقابة والتنظيم، فان ذلك النجاح رتّب مسؤوليات من نوع آخر: التيقظ والحذر، وحسن استغلال الفرص الذهبية لتحويل لبنان ملاذا آمنا للاستثمارات المهاجرة وتلك الباحثة عن ارضية خصبة مستقرة.

ندوة "النهار" استضافت كلا من رئيس جمعية المصارف المنتخب حديثا رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه، ورئيس مجموعة لبنان والمهجر الدكتور نعمان الازهري، ورئيس مجلس ادارة البنك اللبناني الفرنسي الدكتور فريد روفايل. وهنا نص الحوار:

● **صحيح ان الاوضاع في الداخل لم تتفلت من حدود الانضباط بدليل مرور استحقاق الانتخابات النيابية بسلام رغم التلبد الملحوظ في المناخ العام. وفي الخارج ازمة مالية تطورت الى اقتصادية. تحت اي تأثير وقع الاداء المصرفي، وإن يكن بأقل اضرار ممكنة؟ والى اي حد اضطرب هذا الاداء؟**

- **الازهري:** رغم ارتفاع حدة الاصوات في خلال الانتخابات النيابية، حافظت الودائع على نموها، واستمر الدفق النقدي وزاد تاليا احتياط المصرف المركزي. كذلك، لم تتأثر ارباح المصارف، بل خلاف ذلك سجلت نموا لافتا عام 2008 وفي النصف الاول من 2009. لكن الاساس هو اعباء الموازنة التي باتت ثقيلة بسبب عدم الاستقرار السياسي، وعدم وضوح الرؤية السياسية ما دامت الحكومات لا تعالج ملف الكهرباء الذي يكلف الدولة نحو 1,5 مليار دولار سنويا. كذلك، تضطر السلطة النقدية الى المحافظة على مستوى عال للفوائد على الليرة بينما الفائدة منخفضة على العملات. وهذا يؤثر ليس على القطاع المصرفي فحسب، بل كذلك على الخزينة.

- **روفايل:** ما يجب اضافته في هذا المجال، هو استمرار المصارف في التسليف بدون اي عرقلة، رغم ان الصراع السياسي كان قائما ويفترض ان يثير المخاوف على المستقبل، كما في العادة، بما ينعكس مباشرة على امتناع المصارف عن التسليف او خفض حجمه. وهذا لم يحصل.

● **قد يكون عنصر الثقة بقدرة القطاع المصرفي على تجاوز اي استحقاقات هو الذي ابقى المتعاملين على اطمئنانهم.**

طربيه: لقد نجح لبنان منذ زمن في الفصل بين الوضع السياسي والوضع المصرفي، بدليل قدرة اللبنانيين منذ سبعينات القرن الماضي على التأقلم مع الأخطار السياسية وتحييد إنعكاساتها على العمل المصرفي الذي أعطى لبنان سمعة مميزة. وقد استطاع القطاع المصرفي في لبنان تجاوز كل المحطات الخطرة بفضل كفاية مصارفه وقدراتها الكبيرة وثقة المتعاملين معها، اضافة الى كفاية السلطات النقدية. لذا، من جرّب في حال الخطر وكان قويا كالقطاع المصرفي اللبناني، لا يخشى على مناعته في أيام الإرتياح النسبية التي نعيش في ظلها اليوم.

● **ربما يقدّر بعضهم ان الكلفة تتمثل في النمو الفائت الذي كان يفترض تحقيقه في تلك الفترة، وعوّقته الاوضاع. فهل تكبّد القطاع المصرفي خسائر مماثلة؟**

- **الازهري:** خسر لبنان الكثير من الفرص، ولا سيما الفورة النفطية في الخليج. ولكن مع الازمة المالية والخسائر التي تحملها المستثمرون العرب في الخارج وحتى في بلادهم، أرى أن لبنان سيفيد من اعتبار ان الاستثمار في لبنان أثبت أنه آمن. لذا، اعتقد ان تلك الفرص ستتجدد بحيث يتوجب علينا عدم اضاعتها بخلافات سياسية كما في السابق.

الثقة وتمويل الدولة

● **رغم عدم تأليف الحكومة الى الآن، يسود مناخ من الارتياح النسبي داخليا. كيف تترقب المصارف المرحلة المقبلة؟ وماذا تعدّ لها؟**

- **روفايل:** تتمثل المشكلة الكبرى في عجز الموازنة. وثمة امور اساسية في الاقتصاد تحتاج الى خطط ورؤية سياسية لآجال محددة، وهذا ما يغيب عن اهل الحكم الذين تركزت اهتماماتهم في الانتخابات على امور لا تحل اساسا على الفضائيات. يجب ان يكون ثمة تفاهم على مشروع اقتصادي اجتماعي، طالما ان لا قدرة لنا في السياسة على تغيير الامور العالمية والاقليمية. وهنا، يتكبد لبنان خسارة كبيرة، بينما يجد القطاع المصرفي الآليات التي تمكنه من القيام بالتزاماته. هذا هو موضوع الثقة، سواء حيال المودعين أو حيال الدولة والخارج.

● **ولكن، الا يرتد هذا سلبا في الامد الطويل على المصارف نفسها فيتم تحميلها اعباء كبيرة، وهي تستمر في حملها؟**

- **روفايل:** قد تكون المصارف قادرة على التحمّل اكثر من سواها مثل الصناعة والزراعة، وهما قطاعان يعانيان غياب مشاريع ميسرة للاعمال ومؤمّنة للازدهار، فضلا عن انعكاسات ذلك على الموازنة بدليل انفاقها المرتفع المستوى، وهو موضوع حديث يومي ينبغي ايجاد الحل اللازم له.

● **كلما ارتفعت مديونية الدولة زاد عجز الموازنة، ورادت تاليا الحاجة الى التمويل المصرفي الذي اضطررتم الى ضبطه بناء على "تحفظات" المجتمع المالي. واذا كانت الدولة عاجزة عن ايجاد حل لهذه المشكلة، فهل يعقل**

روفايل: لا يجوز أن نبقى في غرفة الانتظار.

ان تكون لديكم اقتراحات عملية بغية تخفيف محفظتكم التسليفية بعدما تجاوزتم السقوف المقبولة عالميا؟

طربيه: صحيح ان المصارف وضعت سقوفا لتمويل الدولة، لكن توسع القطاع المصرفي ونمو موارده وسيولته، اضافة الى الواجب الوطني، حمّلت المصارف مسؤولية عدم التخلي عن الدولة كعميل مميز في أوقات المحن، تفاديا لاي ضرر يلحق بالعميل وبالمصرف معاً. ونحن نشعر أننا مسؤولون عن استمرار الدولة ومساعدتها على الإستمرار في تسديد التزاماتها المالية والاجتماعية. وليس من الحكمة ان نوقعها في حال تعثر عن الدفع لان ذلك ينعكس على النظام بكامله. وبالنسبة الى الخطط الاصلاحية، كان للقطاع المصرفي والهيئات الاقتصادية صوت صارخ مطالب بالإصلاحات، وقدمنا أوراق عمل ودراسات الى المسؤولين...

• ولكن، لم يتمّ الاخذ بها بدليل اننا لا نزال نثير الموضوع...

طربيه: يجب الا نتكلم بالسلبيات دوما. فلنتطلع الى مؤتمرات باريس التي عقدت نتيجة ضغوطنا واحجامنا عن التمويل بالقدرات عينها، اضافة الى تحمّل مصرف لبنان جزئياً بعض أعباء التمويل في ذلك الحين.

الاصلاحات الى الاولوية...

• لم تنفذ الاصلاحات التي وعدنا بها المجتمع الدولي، بدليل استمراره في مطالبتنا بتطبيق خصخصة الكهرباء والخليوي. ولا نزال في الدوامة عينها، وانتم تستمرون في تمويل الدولة...

طربيه: لدينا ايضا ضغط السوق. ثمة شراكة بين الدولة والقطاع المصرفي في ادارة الوضع المالي. نحن لا ندير اموالنا الخاصة بل ايضا اموال المودعين. واستمرار تدفق الاموال يعني استمرار الثقة بلبنان. لذا، لا يجوز فرملة تلك الثقة بتعطيم الامور على نحو ينعكس سلبا على القطاع المصرفي وعلى الاقتصاد والدولة. وعلينا المتابعة عبر حوار هادئ ومستمر مع المسؤولين. ولا نغفل ان لبنان كان امام ملفات جيوسياسية تفوق في اهميتها الملف الاقتصادي بما ساهم في التأخير. لكن ذلك لا يلغي وجود بعض المعالجات وعلينا الاقرار بها، مثل مساهمة القطاع المصرفي ومصرف لبنان في هيكلة الدين..

في المطلق، نحن لسنا راضين عن حجم الاصلاحات التي نفذت، لكننا لا نستطيع القول ان الدولة بقيت مكتوفة تماما.

- الازهري: نتكلم دوما في الموضوع عينه. لقد تقدمت باقتراح نال موافقة مبدئية من رئيس الحكومة ووزير المال وحاكم مصرف لبنان، لكن ثمة صعوبة في تطبيقه. عادة، تضع الدول حدودا لعجز موازناتها. لكن مصارفنا تواجه منافسة شرسة بحيث ان من يتخلّف منها عن حمل سندات خزينة يخرج من السوق. لذا، تضطر المصارف الى السير مع التيار. وربما سيحدّ من تمويل الدولة تصنيف "بازل 2" اقراض المصارف للدولة بالعملات الأجنبية في خانة المخاطر المرتفعة. في رأيي، يجب الا نحشر الدولة. بل علينا الاتفاق مع المسؤولين على وضع سقف لكل مصرف يموّل الدولة قياسا بالاموال الخاصة، يطبق تدريجا على مدى خمس سنوات بما يحرر المصارف ساعتها من الارتباط بعجز الخزينة. وعندها، ستأخذ الدولة، قبل الإستدانة، في الإعتبار تقبّل السوق للأوراق الصادرة عنها وكذلك معدلات الفوائد التي ستضطر الدولة الى دفعها.

• هل ترون ان هذا الحل عملي؟

- روفايل: بدلا من معالجة الموضوع، نتطلع الى التأثيرات. الادارة العامة ليست منتجة. وهناك امور يستحيل ان نفكر بها بدون ان نتساءل عن سبب عدم معالجتها. فلنأخذ الكهرباء مثلا، اذ ليس مقبولا الا نسير في خصخصتها، فاضافة الى الايرادات المتوقعة منها، ثمة اثارة للمنافسة التي تفيد المواطن لجهة جودة الخدمة وسعرها. لا يجوز ان نقول اننا عاجزون عن فعل اي شيء ونبقى في غرفة الانتظار.

• اذا كان "بازل 2" بات يعتبر ان تمويل الدولة بالعملات من المخاطر، فالى اي مدى سيمهلنا المجتمع الدولي لتطبيق الاصلاحات؟

- روفايل: صحيح ان المصارف وسعت احجامها، فزادت رساميلها بما مكّنها من تحمل عبء تمويل الدولة، لكننا عاجزون عن الاستمرار في تمويل الى ما لا نهاية.

• هذا هو المقصود. فالمجتمع الدولي يمهلنا، بدليل تحسين التصنيف السيادي للبنان بما ينعكس على تصنيف المصارف. لكننا نبقى غارقين في الدين وخدمته، وعاجزين عن الاصلاحات في ظل انعدام الاستقرار السياسي في مقابل قطاع مصرفي آمن وموثوق به. ثمة خلل في التركيبة اللبنانية.

طربيه: علينا انجاز تلك الاصلاحات، لان هناك سياسة ثواب وعقاب. فالمجتمع الدولي سيحاسبنا حين يمتنع عن منحنا خطوط التمويل الكبيرة المخصصة للبنان، بما يفضي الى مضاعفة اخطار الازمة في ظل دين يستمر في النمو وتوقف المساعدات من الخارج لعدم تطبيق الاصلاحات المطلوبة.

• هل أبلغتم بنية المجتمع الدولي وقف المساعدات للبنان؟

طربيه: لا خيار امام الدولة الا تطبيق الاصلاحات. فالمجتمع الدولي سيطالب الحكومة الجديدة بذلك فورا. علما ان الحكم تخطيط وادارة شؤون المجتمع. فمن غير الممكن ان نتصور ان حكومة ما بعد الانتخابات لن تعالج ملف الكهرباء والضمان والتنمية المستدامة. وثمة ملفات كبيرة ملقاة على عاتق الحكم الذي لن يكون ناجحا اذا لم ينجزها. واننا متفائلون في هذا المجال في ظل الضغط. فلا الاسواق ستسمح للدولة بالاختيار ولا المجتمع الدولي. واري ان هناك نية داخلية لانجاز الاصلاحات.

• اين المعوقات اذا؟

طربيه: في انعدام الاستقرار السياسي والامني. فالسياسة تأتي بالامن، والامن يأتي بالاقتصاد. واذا كانت السياسة عاجزة، كيف يتقدم الاقتصاد؟ نأمل مع العهد الجديد وحكومة ما بعد الانتخابات ان يتمّ التفرغ للملفات الاقتصادية ووضعها في اولوية المسؤوليات الحكومية، ولا سيما

أنه يبدو اننا لسنا صانعي الاحداث في المسائل السياسية، بينما نستطيع أن نكون مبادرين في الاقتصاد.

تحفظ في تسليف القطاع الخاص؟

● في مقابل تمويل حاجات الدولة، هناك تحفظ عن التسليف المصرفي للقطاع الخاص لانه لا يزال دون المستوى المطلوب لانعاش دورة الاقتصاد، بدليل اضطرار مصرف لبنان الى اصدار سلة تعاميم لتحفيز التسليف للقطاع الخاص. فلماذا تحجّمون او تحفظون حجم تسليفاتكم؟

- الازهري: في الواقع، لدينا موضوع العملة الاجنبية والليرة التي طالما اراد مصرف لبنان، بالاتفاق مع وزارة المال، الاستمرار في حمايتها، بابقاء فوائدها مرتفعة رغم بعض الخفض الذي شهدته أخيراً.

في المقابل، هناك فوائد العملات الاجنبية التي باتت شبه معدومة بما يجعل الفارق كبيرا بين الفوائد على الليرة وعلى العملات. وعكس ما يقال لا تستفيد المصارف من هذا الوضع لأنها تدفع معظم فوائد سندات الخزينة للمودعين. وتكتفي بالفارق وهو بسيط ويضيق تباعا بسبب المنافسة الشرسة بين المصارف. وبارتفاع الفائدة على الليرة لا يتحمس القطاع الخاص للإقتراض بما نظرا الى كلفتها المرتفعة. وقد أحسن مصرف لبنان بمنحه دعما نقديا او خفوضا على الاحتياط الالزامي، لكنه لا يستطيع توسيع المروحة. هذا كله يتطلب استقرارا سياسيا ووضوحا في الرؤية. فعند حصولهما تتراجع الفائدة على الليرة، ويمكن المصارف حينئذ ان تقرض بالعملة الوطنية. ويفترض بالمصرف ان يكون متحفظا في تسليفاته بالعملات لانه لا يعرف كيف ستتطوّر موارده فيها ولا سيما بعد استمرار موجة تحول الودائع بالعملات إلى ودائع باللبناني. ولكن مع ذلك، ليس هناك عميل ملىء لا يجد من يموّله.

● قد لا تكون الشكوى صادرة من زبائن المصارف بل من الاقتصاد.

- روفايل: الاقتصاد هو في وضع افضل مما كنا نتوقع. لكن التدابير التي اتخذها مصرف لبنان تهدف الى اعادة الليرة الى دورها الكامل. حتى اليوم، لا تتجاوز تسليفاتنا للقطاع الخاص سقف الـ10 او 12 في المئة لتخصص البقية لتمويل سندات الخزينة.

من جهة اخرى، تكمن المشكلة في ان تحويلات كثيرة تتم من الدولار الى الليرة، ومع تعاميم المركزي نحاول اعادة الليرة الى دورها. وقد ارتفع الفارق بين الفائدة، على الليرة وعلى العملات الاجنبية من 1 و1,5 في المئة الى 3,5 و4 في المئة. وهذا يعني ان المدين يدفع كلفة العملة بمستوى لم يكن موجودا من قبل.

● كيف تقوّمون مبادرة مصرف لبنان الى اصدار التعاميم الاخيرة المحفزة للاقتصاد. علما ان ثمة من يطالب بتوسيع مروحتها؟

طربيه: ساعود الى موضوع تمويل المصارف للاقتصاد، حيث النسبة هي الاعلى في العالم مع بلوغه نحو 27 مليار دولار اي بما يوازي 90 في المئة من قيمة الدخل القومي. وهذا يعني ان القطاع الخاص يعتمد على التمويل المصرفي اكثر منه على أمواله الخاصة، لذا تتحمل المصارف مخاطر الاقتصاد، وهي لم تقصّر في تمويل القطاع الخاص الذي يتساوى حجم تمويله المصرفي تقريبا مع حجم تمويل القطاع العام. ولكن هناك كلفة عالية على الاقتصاد ما دامت الفائدة المرجعية تتحدد نتيجة التعامل مع اكبر مدين، هو الدولة. واذا كانت الدولة بتصنيفها الإئتماني العالي المخاطر تأخذ قسما كبيرا من التمويل، فهذا يعني انها تشكّل عنصر ضغط على الفوائد في اتجاه الارتفاع. لذلك يجب تحسين تصنيف الدولة لتعود الى ادارة الاقتصاد على نحو افضل.

ورغم ذلك، يتوقع مصرف لبنان نموا بنسبة 6 في المئة هذه السنة، وهي مهمة قياسا بالنمو السلبي المتوقع في معظم اقتصادات المنطقة. من هنا، لا يمكن القول ان القطاع المصرفي يحجم عن تمويل القطاع الخاص بل هو يبحث عن فرص تمويل مقبولة وجيدة. علما انه وسّع اطار تمويله في العقد الاخير ليطول التمويل الاستهلاكي والماكرومالي وسواهما.

● نتكلم على كلفة الفوائد التسليفية. ولكن مع الاستقرار النسبي امنيا وسياسيا، هل تترقب جمعية المصارف مراجعة لمعدلات تلك الفوائد في اتجاه خفضها؟

طربيه: نتمنى ان يصبح التمويل بالليرة هو القاعدة الاساس للتسليف. وهذا أمر صعب التحقيق. لكن تعاميم مصرف لبنان تساعد على التسليف بفوائد متدنية، وهي تناسبنا لانها تخفف من المخاطر على الدولة والقطاع، وتدفعنا الى استخدام كتلة السيولة الكبيرة بالليرة. وأرى ان تعاميم المركزي هي بداية الغيث، اذ ستساعد في خفض الفوائد على الليرة، ليضاف الى سلة التمويل التنموي المتخصص مثل قروض "كفالات" الهادفة الى مساعدة المقترضين عبر الآجال الطويلة والفوائد شبه المعدومة.

طربيه: لا خيار إلا بتطبيق الاصلاحات.

● الا تعتبرون ان تراجع دولرة الودائع يجب ان يواكبه تراجع مماثل في دولرة التسليفات؟ وما هي في رأيكم المعوقات التي تحول دون ذلك؟

- الازهري: يتعلق الامر بالكلفة المرتفعة على الليرة والناجمة عن اللاإستقرار السياسي وانعدام الرؤية الاقتصادية.

- روفايل: هناك رؤية لطريقة معالجة الازمة، ولكن ليس لحلها.

- الازهري: لذا، تضطر الدولة الى المحافظة على مستوى مرتفع من الفوائد على السندات، فتضطر المصارف حينها الى أن تدفع للمودعين فوائد مرتفعة ايضا وتحتفظ لنفسها بفارق بسيط.

الارباح قياسا بالرساميل

● اين الارباح ما دمتم تتحدثون عن فارق بسيط؟

- الازهري: ارباح المصارف ليست كبيرة قياسا باموالها الخاصة. ومن الطبيعي ان يرى التاجر الذي يتعامل برأس مال صغير أن أرباح المصارف الكبيرة مرتفعة بصورة مطلقة ولكنها معقولة او منخفضة مقارنة مع رساميلها الكبيرة.

- روفايل: يفترض احتساب العائد على رأس المال.

- الازهري: اي تاجر لا يقبل بربح يقل عن 20 في المئة من امواله الخاصة؟ ولان الاموال الخاصة للقطاع المصرفي ضخمة، قل أن يبلغ العائد على رؤوس أموال المصارف هذه النسبة.

● ما هي ارباح القطاع المصرفي لهذه السنة؟

- روفايل: سجل القطاع مستويات تقارب ما حققه العام الماضي.

- طربيه: يجب ان ننتظر قفل السنة لنتبين حجم الارباح. واؤيد الزملاء بضرورة قياس حجم الارباح مع احتساب حجم الاموال الموظفة. يجب الا ننظر الى الارباح كأنها تخصّ افرادا، لانها باتت موزعة على الوف المساهمين. لكننا لا نستطيع التصويب على ربحية المصارف، لان انعدام الربحية يفضي الى اهتزاز الثقة. ومن مصلحة لبنان والمجتمع والاقتصاد ان تربح المصارف وتعلن وتروج لذلك، لانه عنصر ثقة بحسن ادارة المصرف وقوته واستمراره.

● لكن الارباح في المقابل، تثير تحفظ بعض من اهل السياسة.

- طربيه: في السياسة لبنان بلد المذاهب، وفي المصارف هو بلد العمل والإنتاجية والمواهب. لن ندخل في جدال مع احد بالنسبة الى هذا الموضوع.

● بدءا من حرب تموز 2006، خسر القطاع المصرفي موارد بشرية كفية ومدربة لجأت الى دول الاغتراب الجديدة (الخليج واوروبا). فماذا اليوم عن قدرة القطاع على استيعاب تلك الموارد في ظل انكماش في باب التوظيف؟

- الازهري: المهم ان النزف من لبنان الى الخارج توقف، بعدما تحوّلت هجرة الموارد البشرية وعلى كل المستويات مشكلة مصرفية. ولا بد من الاشارة الى ان العودة كانت حتى الآن خجولة، اذ تعلم ان اليد العاملة اللبنانية قادرة بسرعة على التأقلم مع الاوضاع او ايجاد فرص بديلة في دول اخرى.

● الا يفرض تطوّر الاداء المصرفي حاجة الى توظيف كفايات جديدة بما يتلاءم وحجم النمو المتوقع؟

- روفايل: تعمد المصارف دوما الى تجديد جهازها البشري في ظل حركة

الأزهري: المهم توقف النزف البشري الى الخارج.

انتقال الموارد البشرية بعد مراحل تدرب وعمل داخل القطاع او حتى الى خارجه.

● يتوقع المراقبون ان يقبل لبنان على فترة من الرخاء والاستقرار. فهل يجهّز القطاع المصرفي بنيته التحتية ليستوعب نموا متوقعا في عمله تفاديا لمشكلات يعانيها قطاع السياحة حاليا؟

- طربيه: القطاع المصرفي هو قاطرة النمو، ولا نمو تاليا بدون هذا القطاع. لذا هو دوما على اهبة الاستعداد سواء بالنسبة الى الموارد البشرية او التكنولوجيا او الاتصالات وشبكة العلاقات الخارجية. وثمة قدرات كبيرة للمصارف التي هي قطاع استراتيجي للبنان. فهو الذي حافظ على استمرارية الدولة ويواصل دعم الاقتصاد والتمويل، ويسعى بصورة محددة الى الحفاظ على ثروات اللبنانيين وحمايتها وحسن ادارتها، بدليل اننا بدأنا نرى الطيور المهاجرة من الثروات تعود تدريجا الى القطاع بعدما شعرت ان قطاعنا المصرفي آمن اكثر من الخارج.

"نادي الكبار"

● لم تمرّ انتخابات جمعية المصارف من دون تحفظ عن قفل باب "نادي الكبار" في وجه الراغبين في المشاركة بتقرير اتجاهات القطاع. وتردد ان ثمة وعودا قطعت لاشراك هؤلاء عبر لجان متخصصة بما يكفل تمثيلهم وايصال صوتهم. الى اي مدى هذا الكلام في محله؟

- الازهري: لا نقفل ابوابا، وليس في الجمعية نادي كبار او ما شابه.

- روفايل: لم نسمع تحفظا، وكل ما قررناه بالاجماع يصب في مصلحة القطاع، علما اننا اجرينا الانتخابات كالعادة.

- طربيه: حين تأمنت نواة التوافق، سرنا بخيار الزملاء الذين اعتزّ بهم، وكان هناك اجماع على التوافق الحاصل.

● وماذا عن نادي الكبار؟ هل صحيح انه مقفل؟

- طربيه: نتساوى جميعنا في مجلس ادارة الجمعية كما خارجه. ولكن، يفترض ان تعبّر الجمعية عن الحصة السوقية الاكبر، والا لن نستطيع تحديد لا الفائدة المرجعية ولا سواها. اذا، مصالح القطاع هي التي تفرض بالفعل ان يكون اللاعبون الكبار ممثلين في الجمعية، والا كيف يمكن اتخاذ قرارات في غيابهم؟ وهل يعقل ان تنتقل المشاورات الى خارج مجلس الادارة حيث يكون الكبار للتوافق قبل اتخاذ القرارات؟ هذا امر غير طبيعي. التوافق ديموقراطي داخل الجمعية، ويعبّر عن روح التضامن.

● هل ستفتحون مجالا اوسع للمشاركة عبر اللجان؟

- روفايل: من الطبيعي ان يسود التوافق المصرفي على هوية الشخص الذي سيتحمل المسؤولية. يجب ان نكون مرتاحين الى الطريقة التي سنتابع من خلالها الامور، علما ان قسما من مجلس الادارة يمثّل المصارف الاصغر، وهو يطلع المجلس على كلمة القطاع برمته وليس على مصالح خاصة بالكبار. كذلك، من الطبيعي ان يتمثل الكبار اكثر لانهم يمثلون ما بين 70 الى 80 في المئة من السوق.

- الازهري: تعتمد غالبية دول العالم تصويت المصارف في الجمعية العمومية بحسب ميزانياتها، ولكن نحن نعمل بخلاف ذلك، اذ تتساوى المصارف باصواتها رغم اختلاف ميزانياتها. فصوت اكبر مصرف بميزانية 20 مليار دولار يساوي صوت اصغر مصرف بميزانية 200 مليون دولار. لم يفكر الكبار في المطالبة بتعديل التمثيل وفقا للاحجام، علما ان احتساب الاشتراكات هو بحسب الميزانيات. الى ذلك، للمصارف مصالح اساسية يجب ان ندافع عنها وتكون لنا كلمة فيها. من هنا، تطلعنا في هذه الظروف الى شخصية تتلاءم والمطالب في هذه المرحلة، وخصوصا ان الدكتور طربيه نجح في السابق في تمثيل القطاع اضافة الى علاقاته المميزة داخليا وعربيا وبحياد تام بين جميع الأفرقاء.

في الانتشار: مخاطر وكلفة

● رغم الازمات السياسية في الداخل والازمة المالية العالمية، واصلت المصارف خطواتها التوسعية في الخارج، فنجحت بجدارة في ولوج اسواق جديدة. كيف استطعتم التوفيق بين سياسة الانتشار وضغوط ازمة المال التي شكلت مفصلا محوريا قد يفرض الحاجة الى "بازل 3"؟

- طربيه: الانتشار الخارجي خطوة استراتيجية قام بها اكثر من مصرف، علما اننا ذهبنا الى اسواق ذات مخاطر بفعل وفرة الموارد والكفايات البشرية اللبنانية محليا، وضيق السوق المحلية أمام إمكاناتها وطموحاتها. وقد وجدنا ترحيبا في تلك الاسواق، حيث اسسنا لمستقبل واعد بفضل الطابع المهني والتنموي والكفي لإداراتنا. وسنستمر في هذا الاتجاه، وهي خطوات معاركة.

● ولكن، الى اي مدى حمّل الانتشار التوسعي مصارف لبنان مخاطر او كلفة اضافية؟

- الازهري: بين أفضل الاسواق هناك سوريا ومصر، لانهما كبيران والمنافسة فيهما اقل. فالعمل المصرفي كان يقتصر في (هاتين السوقين) تحديدا على مصارف الدولة وقد اضطرت السلطات النقدية فيهما الى ادخال مرونة لافتة في عملها لتواكب المصارف الخاصة. وارى ضرورة ان نلحظ ان التسليف في مراكز واسواق جديدة هو اخطر من الاسواق التي نعرفها. لذا، يحتاج الامر الى تحفظ كبير والسير بحذر قبل التوسع في الأسواق الجديدة.

● صحيح. الا ان ثمة كلفة جديدة. فاين تتركز تحديدا؟ وهل الفوائد توازي الكلفة في اسواق المخاطر تلك؟

- روفايل: من المؤكد ان حالات الانتشار لا تتشابه. ولكن، حين يضع اي مصرف رأس مالا في مصرف تابع، عليه ان ينتظر وقتا قبل تحقيق المردود، اضافة الى انه يتوجب عليه ان يجيّر للعملية العديد من الكفايات البشرية المتخصصة. وهذا نوع من الكلفة. وبالنسبة الى الفوائد، يتعلق الامر بمواكبة مصارفنا لرجال الاعمال اللبنانيين الذين يشكلون ركيزة لتوسيع مؤسساتنا المصرفية في الخارج.

الشهادة مسؤولية

● شهادة حسن الاداء جاءتكم من الخارج قبل الداخل. فقد نجحت المصارف في تجاوز قطوع الازمة المالية العالمية واضطرابات الانتخابات النيابية. كيف تقوّمون تلك الشهادة؟

- طربيه: الشهادة مسؤولية كبيرة، ولم تمنح مصادفة بل نتيجة حسن الاداء والتنظيم والرقابة وقدرة القطاع على التحمّل في احلك الظروف. واتوقع ان يستمر القطاع في المحافظة على هذا النمط من السلوكية، وسيكافأ على هذا الاداء لان الازمة المالية العالمية وانعكاساتها في الخارج عززت الثقة بمصارفنا. وما حصل ايضا يحفز القطاع المصرفي على الاستمرار في تمويل الاقتصاد الحقيقي والتوجّه نحو اساسيات العمل المصرفي بدلا من الدخول في متاهات النظام المصرفي العالمي. ولا بد من الاشارة الى ان حكومات العالم دعمت مصارفها المنهارة، بينما في لبنان لا نزال ندعم الدولة لتأمين استمراريتها، وهذا يرتب مسؤولية على الدولة والمصارف تحفزنا على الامل بالاستثمار في اداء عال ورؤية ثاقبة بما يكفل نجاحنا في حماية مدخرات مودعينا وتنمية اقتصادنا.

● هل تحمّلكم تلك الشهادة مسؤولية وضع الحكومة امام مسؤولياتها الاقتصادية؟

- روفايل: نأمل من الحكومة المقبلة في ان توجه اهتماماتها نحو معالجة المشكلات المزمنة التي يقع الدين العام في اساسها. وربما كان الأهم خصخصة القطاعات الخاسرة سواء بالنسبة الى الدولة او للمواطن ويعجز لبنان عن الاستمرار في تحملها.

الى ذلك، تحمّلنا الشهادة مسؤولية الحذر والتنبه مستقبلا من ازمات طارئة، وعدم الاستكانة الى شركات التصنيف والمصارف المركزية التي لم تضبط قطاعاتها المصرفية.

- الازهري: لن نوجه اي مطلب الى الحكومة، لان مشكلاتها تكفيها ويجب ان ينصب اهتمام المصارف على حماية ذاتها، ولا سيما مع نمو حجم القطاع ليوازي اربعة اضعاف حجم الدخل القومي. لذا، لا بد لنا من الاستمرار في سياسة الحذر والحيطة.